

بسم اللہ الرحمن الرحیم
مکتبہ ابراہیم دارالعلوم بدایونوی داماد گنج

باسمہ تعالیٰ
۲

تَوْثِيقُ الْكَلَامِ فِي الْأَلْفَاظِ الْأَمَامِ

الْأَمَامِ النَّانُوتَوِيَّ

۳۸۰۶
۷۸۱۱

(مؤسس دارالعلوم بدایونوی)

التَّعْرِيفُ التَّعْلِيقُ

(المفتی) ظَهِيرُ الدِّينِ النَّانُوتَوِيَّ عَفِيَ عَنْهُ

ایم۔ اے۔ سوشیالوجی۔ بی۔ ایس۔ سی ایگریکلچر

نَاشِرُ

مکتبۃ ابراہیم - نیکاب - فیض آباد (یوپی)

افضل نقوی پریس مٹو

مکتبہ نثار احمد مٹو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

٢٠٨٠٦
٢٩٨١١
فق

(المفتي) ظهير الدين النبوي عني عنه

مذاهب لصحابة والتابعين

قال البدر العيني في العمدة روى منع القراءة خلف الإمام عن شائع من الصحابة الكرام منهم المرتضى والعبادة الثلاثة واسمهم عند أهل الحديث فكان اتفاقهم بمنزلة الإجماع من هذا قال صاحب الهداية من أصحابنا على ترك القراءة خلف الإمام إجماع الصحابة فسماه إجماعاً باعتبار اتفاق الأكثر ومثل هذا يسمى إجماعاً عندنا.

(معارف السنن مج ١٩١)

مذاهب أئمة الفقه

قال محمد بن الحسن الشيباني في الوطأ قال محمد لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ولا فيما لم يجهر به لك جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ونقل عن أبي حنيفة حديثاً بسنده عن جابر بن عبد الله

انه قال من خلف الامام فان قراءة الامام لقراءة لا حكم عليه ابن الهيثم بانه
 صحيح على شرط الشيخين وقال العيني وهو حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة و
 موسى بن عائشة الكوفي من الثقات الاثبات من رجال العميديين وعبد الله بن
 شداد من كبار الشاميين وثقاتهم وهو حديث صحيح .

(التعليق المسجل)

وقال محمد في كتاب الآثار محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا
 حماد عن ابراهيم قال ما قرأ علقمة بن قيس قطيما لا يجهريه ولا في الكعنين
 الاخرين ام القرآن ولا غيرها خلف الامام قال محمد وبه نأخذ لانرى القراءة
 خلف الامام في شئ من الصلوة يجهريه او لا يجهريه . (كتاب الآثار مسجل)
 باب القراءة خلف الامام وتلقينه)

قال الامام السيد محمد بن تقي الزيدى (ابو حنيفة عن موسى بن عائشة
 عن عبد الله بن الشداد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان
 له امام فان قراءته قراءة (هكذا) رواه محمد في الآثار والحارثي وابن النظمي
 ابن خضرم ووابرك بن عبد الباقي من طريق جابر عن ابي الزبير عن جابر بن جابر ورواه
 واخرجه ابن ماجه وجابر وهو الجعفي ضعيف لكن تابعه لث بن ابي سليم .

قال البيهقي ولم يتابعها الا من هو اضعف منهما وقال الدارقطني وابن عدي
 لم يسند عن جابر غير ابي حنيفة وتابعه الحسن بن عمار ورواه الثوري وشعبة عن موسى
 عن عبد الله بن شداد مسلا وكذا قال ابن المبارك عن ابي حنيفة مسلا (وقد اخرج الدارقطني
 والطبراني من طريق يارب عن ابي الزبير عن جابر مثله ولكن في اسناد سهل بن العباس وهو

متروك كل هذه الكلام الحافظ في تخرجه أحاديث الهداية (قلت) قد روى هذا الحديث عن
الامام وهو لا يختص به رواه عن غيره واحد من الأئمة.

فرواية محمد بن الحسن تقدم سياقها وهو مختصر. ورواه الليث بن سعد
عن أبي يوسف عنه بالسند المتقدم بلفظ أن رجلاً قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم
الظهر والعصر فأومأ إليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهى أن اقرأ خلف النبي صلى الله
عليه وسلم فتذكر ذلك حتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى خلف الامام فان قراءته الامام له قراءة - الخ -

وفي الباب احاديث وانما كثيرة عند الدارقطني والطبراني وابن عدي وابن
حبان في الضعفاء وعبد بن حميد من رواية ابن عمرو بن هريرة وابن عباس وابي سعيد
وانس قد تكلم في طرقها ليس هذا موضع ذكرها والله اعلم. رفقوا الجواهر المنيعة ص ٢١٢
وهنا استدلال به على ترك القراءة خلف الامام ما أخرجه الامام مسلم في
صححه وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة واذا قرءوا فصوتوا. الخ -
قال ابو اسحق قال ابو بكر ابن اخت ابى النضر في هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من
فقال له ابو بكر فحديث ابى هريرة فقال هو صحيح يعني واذا قرأوا فصوتوا فقال
هو عندى صحيح. الخ - (مسلم ص ١١٢)

وقال ايضا عن عطاء بن يسار انه اخبره انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة
مع الامام فقال لا قراءة مع الامام في شيء. الخ - (مسلم ص ١١٢)
وايضاً "أخرج النسائي في حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا اقرأ فأنصتوا. الخ نسائي في ص ١١٢) باب تاويل

قوله عز وجل واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون. واخرجه ابن ماجة ٣١١
باب واذا قرأ الإمام فانصتوا يعني حديث أبي هريرة وايضا اخرج حديث أبي موسى الأشعري
تحت هذا الباب يعني اذا قرأ الإمام فانصتوا.

قال في الدر المختار "والترتم لا يقرأ مطلقاً ولا الفاتحة في السرية اتفاقاً
وما نسب للحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرأ كراهة تحريماً وتصح في الأصح وفي دُبر
البحار عن مبسوط خواهر زاده انها تفسد ويكره فاستأوه وهو مروي عن عدة من الصحابة
فالتنع احوط. بل يستمع اذا اجهر وينصت اذا ستر يقول أبي هريرة ^{بعض} كنا نقرأ خلف الإمام
فنزل واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا. (در مختار ص ٣٢٦)

قال ابن قدامة والمأموم اذا سمع قراءة الإمام فلا يقرأ بالحمد ولا يغير
وجملة ذلك ان المأموم اذا كان يسمع قراءة الإمام لم يجب عليه القراءة ولا يستحب
عند امامنا والزهري والثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك واسحق واحمد قولي الشافعي
وايضاً فإنه اجماع قال احمد ما سمعنا احداً من اهل الاسلام يقول ان الإمام اذا اجهر
بالقراءة لا يجزئ صلاة من خلفه اذا لم يقرأ. الخ. (المغنى ص ٥٦٢)

وقال ايضا قال ابو داود قيل لاحمد فإنه - يعني المأموم قرأ بفاتحة الكتاب
ثم سمع قراءة الإمام قال - يقطع اذا سمع قراءة الإمام وينصت للقراءة وانما قال ذلك
عنه قوله وما نسب. الخ. اي من استجاب قراءة الفاتحة في السرية احتياطاً. (شامى ص ٣٢٦)
عنه ان محمداً قال في كتابه الآثار لا يقرأ القراءة خلف الإمام في شيء من الصلوة بمجده
اوليس ودعوى الاحتياط منوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل بأقوى الدليلين
وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فاقرأها المنع. (شامى ص ٣٢٦)

أما لقول الله تعالى: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا»

ولقوله النبي صلى الله عليه وسلم «وإذا قرأ فأنتصروا» (المعنى لابن قدامة ٥٦٥)
قال الباقى أن أفضل عنده (الامام مالك) أن يقرأ أئمة يسريه الامام فلن ترو
القراءة خلفه على الخ - فان قرأ الامام خلف الامام حال جهرة بالقراءة فلا فبس ما صنع الخ
(أما في الاخبار) - (والاوجز ص ١١)

أما الامام الشافعي فقد قال أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ القرآن في الصلاة بأم القرآن دل على أنها فرض على المصلي إذا كان يحسن يقرأها
قال الشافعي فوجب على من صلى منفرداً أو أماً أن يقرأ بأم القرآن في كل ركعة لا يجزئها
غيرها وأحب أن يقرأ معها شيئاً آية أو أكثر وما ذكره المومنين شاء الله تعالى (كتاب الامم ص ١١)
وقال في مختصر المزني «ويحقق على من خلفه ويفعلون مثل فعله إلا أنه إذا أسرف قرأ
من خلفه وإذا جهل لم يقرأ من خلفه» (قال المزني) قد روى أصحابنا عن الشافعي أنه قال يقرأ من خلفه
ولن يجهر بأم القرآن (قال)

محمد بن عاصم وأما إمام يقولان سمعنا الربيع يقول قال الشافعي يقرأ خلف الامام
جهراً ولم يجهز بأم القرآن - (مختصر المزني على كتاب الامام ص ١١)

عنه قال ابن عبد البر «أما المأمور فالامام يحمل عنه القراءة (أجماعهم على أنه إذا أدركه الركعة
أنه يكبر ويحكم ولا يقرأ شيئاً ولا ينبغي لأحد أن يدع القراءة خلفه أمامه في صلاة السر والظهر والعصر
والثالثة من المغرب والآخرتين من العشاء فان فعل فقد أساء ولا شيء عليه عند مالك وأصحابه وأما
إذا جهز الامام فلا قراءة إذا فتحة الكتاب ولا يغيرها قال الله عز وجل «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا»
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مالي أنازع القرآن» وقال في الامام فاذا قرأ فأنتصروا (كتاب الكافي ج ١ ص ٢١)



الحمد لله رب العالمين ٥ الرحمن الرحيم ٥ ملاك
يوم الدين ٥ اياك نعبد و اياك نستعين ٥ اهدنا الصراط المستقيم ٥
صراط الذين انعمت عليهم ٥ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ٥ آمين -
اللهم صل على سيدنا محمد النبي الاقنى وانز واجه امهات
المؤمنين وذريته واهل بيته كما صليت على سيدنا ابراهيم انك
حسبنا محمداً

حَامِدًا أَوْ مُصَلِّيًا وَبَعْدُ

فندكر اول اعادة اصول ثم نشرح لكم المعنى الاصلى المطلوب

نقسم الاوصاف الى نوعين احدهما
بالذات وثانيهما بالعرض لكن الاوصاف

(١) الاصل الاول

بالعرض حقيقة اولئك الاوصاف بالذات التي تنسب الى الموصوف
بالعرض تجزأ الاجل علاقه خاصة بينهما كما يتضح لمن يشاهد السفينة
وجالسيها اذا تنشى على صفحات الماء في البحار والبرك

الحاصل ان الوصف واحد في هذه الصورة ولكن الموصوفات

كثيرة متعددة بعضها يتصف بالذات وبعضها بالعرض ولا شك ان
هذا القدر مقنى به .

وبعد هذا نقول ان الموصوفات بالعرض تتكرر لموصوف
واحد بالذات وايضاً نعلم ان ضروريات الوصف يحتاج اليها الموصوف
بالذات فقط اما آثار الوصف فننتقل الى الموصوف بالعرض مع الوصف
ولذلك تحتاج السفينة وحدها الى الاسباب المحركة لها فحسب واما
تبدل الاوضاع التي هي من آثار الحركة فتحصل لجاسي السفينة كمثل
السفينة لاجل تحركها .

اللفظ الدال على الوصف يراد به الوصف
(٢) الاصل الثاني بالذات عند العلماء المحققين الراسخين
في العلم الا ان تكون هناك قرينة صارفة عنه فحينئذ يمكن ان يراد به
الموصوف بالعرض .

الشئ الواحد يستقى لاجل الاعتبار
(٣) الاصل الثالث المختلفة باسماء مختلفة متعددة

مثلاً شئ واحد يسمى مدلولاً وموضوعاً له ومفهوماً وغير ذلك وكذلك
يلقب شخص بالقب شئ مثلاً نلقب زيداً اباً او ابناً او عمّاً او ابناً الاخ وغير ذلك
هكذا نعرف الصلوة باسماء مختلفة عديدة مثلاً نعلمها باسم الصلوة والذكر
والطاعة والعبادة الحسنة وغيرها ولكن اسم المعنى واسم المدلول وغيرها
او الاب والابن وغيرها من الالقاب تنأى عن الاعتبار المختلفة وان

أثار وأحكام هذه المعاني أيضاً مختلفة، متنوعة مثلاً اسم الاب يقتضي التعظيم
والترقيرو اسم الابن يتطلب منه الطاعة والخدمة وكذلك لا بد لنا ان نعتبر
بان اسماء الصلوة والقابها اعتبارات مختلفة وجهات متعددة ولها
احكام متنوعة وأثار متفرقة يجب رعايتها عند القول بها والتعبير عنها.

(٢) الصلوة الرابع نعتقد حقاً بان استئانة الفقراء والمساكين
المحتاجين وتواضعهم وتحتيهم وتعليمهم

ودعائهم وشأنهم لأهل الثروة والأسرياء تعد من اقسام المسئلة والواجب
الحاجة لانهم يقررون بهذه الافعال لأجل السؤال والطلب أو تنفرد
على السؤال بعد انجازه لأشباع الحاجة وسد الفقر.

والتوضيح فذكرنا مثلاً آخران الخطب والسرقة والاشياء
الآخرى التي يفتقر اليها الطبخ والسكنى كتب في مصاريفه ويعيد من ثقتهم
الطعام ومصاريفه ولذلك بعد جمع الحساب يقال فام على الطعام في
هذا الشهر بكذا من الرومياد وصرف الطعام كذا وكذا من الثروة.

كذلك افعال الصلوة التي هي من حيث ذات الافعال
لا تدخل تحت اعتبار الصلوة عند المحققين الا بالنظر الى ان الغرض

الاصلي المطلوب منها هو اعتبار الصلوة يعني موادها ونجديتها أو تنفرد
عليها يعني انها من أثارها وإياتها ولكن الخطاب والسرائين مع اللوح
الشارية توضع في المصنوع والإطيان مل توضع في ناحية الحجرات

أو الأقبية أما الأطعمة المحضرة فتوضع في القصاع والتدوير أيضاً لا توضع

أيضا يخرج من الخطب الآثار التي تنوع على الأطعمة والامتنع بها ليس فيها
 تلك الزدواق الباعثة النشاط والمذاق المنعشة والروائح البهجة السائ
 التي توجد في الارفة والمعروم هكذا افعال الصلوة وملحقاتها تتغاثر
 فيساينها.

وان اره تمثلا لأرفع من ذلك فاستمع الى ما يقدم اليك من
 الرحا والشرب فتقرر ان ان يذهب الى القصر السلطانية وبلاط
 الملك وبلطه ليرفعوا اليه ملتمساتهم ويقدموا اليه طلباتهم ويستمعوا منه
 احكامه واوامره وجميع واجباتهم ونحياتهم التي يقومون بها من هذا الحضور و
 الشول بين يدي السلطان تعدد تحب في عداد السؤل والطلب ومن العكس
 انه يحتاج الى السان لتقديم الاغراض والمنافع وتميل الحاجة لاستماع الاحكام
 الى الاذان كذلك، التقدم الى السلطان يقتضي الاعتسال وفصل الاعضاء
 تدهير الثياب وغير ذلك الى ان تحصل الطهارة الضرورية للحضور الى بلاط
 السلطان ومجلسه هكذا للصلوة احكام اخر من حيث ذاتها ومن حيث المحذور
 لها احكام وآثار تتغاثرها بهاتها.

والحاصل كما ان تقديم الطلب ومريض الملتمس لا يتصور بدون
 الذهاب الى القصر الملكي والشول بين يديه كذلك تحقق اعتبار الصلوة
 لا يتصور من غير ان ياتي الى حضرة الملك العلام عز وجل نعم الحضور الى
 الرباط الملكي والقيام بالآداب السلطانية كلها تحب في عداد السؤل^{طلب} وال
 كذلك اعتبارات الصلوة واعتبارات الحضور كلها متعاقبة ومتلازمة.

لكل واحدة منها الاخرى .

(٥) الاصل الخامس احكام الانبياء عليهم السلام على نوعين

احدهما على نسط الرواية وثانيهما على قسم الدراية لا احتمال للخطأ في الاول فانهم الصادقون المصدوقون هم الرواية عن الله عز وجل وهو مروي عنه فمن اين الخطأ نعم يحتمل الخطأ ايضاً في القسم الثاني ولذلك يحتاج الى ان يتقاط فيه ولكن المعلوم ان الانبياء عليهم السلام على الخطأ بدون اى اصلاح بل لا بد من الاملاح لهم الترجيح الى الصواب ويشهد لهذه الدعوى احاديث كثيرة ومع ذلك لا يستبعد عن المرتبة البشرية النسيان والخطأ فقط والله اعلم .

الدعوى طول الصلوة ركعة واحدة فقط .

الدلائل يشهد لهذه الدعوى احاديث منها (١) من

ادراك ركعة من الصلوة . (الحديث) (٢) من ادراك ركعة من الجمعة . (الحديث) (٣) من ادراك ركعة من الصبح . (الحديث) (٤) من ادراك ركعة من العصر . (الحديث)

اتفق بهذه الاحاديث الصحيحة ان طول الصلوة ركعة واحدة فقط والالم تكن لتخصيص الركعة معنى وكان ذكرها لغوا وليس كذلك ويريد دعوى ما قلنا الحديث "لا صلوة الا بقائتحة الكتاب بعد الاخطا انه لا بد من القائتحة في كل ركعة اي ضرورة كانت والا فائتحة واحدة تكفي لكل صلوة صليت بتسليم واحد ويشعر تخفيف الصلوة

من الحسين الى الخمس ليلة الاسراء الى ان استجاب الحسين بآق
 الآن وكيف لا يقتضي التخفيف بشهادة العقل السليم هر هذا ان لا
 شيء من التخفيف خلاف هذا في مكان فليس هذا التخفيف هناك منظر
 فيه بل روى فيه كحافظ حسن اوقح اخر فحينئذ نتوقع من رسل الله صلى الله
 عليه وسلم انه كان يقوم بذلك المستحب المحبوب للرضى لاجل كبير عزمه
 وقوة ارادته ولكن لما تتبعنا جميع صلواته التي كان يصليها طول ليله
 ونهاره وجدناها خمسين صلاة فانتقصت تلك الاعداد في يوم لعله
 عليه السلام صلاها في الليل جبر النقصانها وان انتقصت في ليل اذاها
 في النهار فلما رأينا عادة النبي صلى الله عليه وسلم فيها ان طول الصلاة
 ركعة واحدة فقط ولكن الصعوبة لما كانت في الحضور لخمس مرة ولو كان
 لركعة ركعة فلرخص في التخفيف تنقيص الاوقات الى الخمس اكثر من
 كل شيء.

ومع ذلك قول انتقصها وايضا يدل على صحة دعوانا فانهم يعترفون
 بان الصلاة ركعة واحدة والدليل عليه انهم يقولون اذا خاف فوت
 ركعتي الفجر اشتغاله بسنن تركها للركن الجماعة اكل والابان رجاء
 احكام الركعة في ظاهر السدس (وقيل الشهد واعتمده المصنف صلحه
 تنوير الابصار) والشهد لا يتركها للركن ولكن ضعفه في النهار وجميع بين القائلين
 اي فضلة الصلاة وفضيلة الجماعة ويتركها بل يهملها عند باب المسجد
 عليه - قال المصنف لان في الاثنان بها في المسجد حيث لا يفتة الجماعة فتكسر
 (١٢٥٥)

ان وجد مكانا والانتزاعها لان ترك السكروة مقدم على فعل السنة (كذا
في الشامي ^م).

ثم ما قيل يشرع فيها ثم يكبر للفريضة او ثم يقطعها ويقضيها
مردود بان درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة قال في الفتح
وما عن النقيه اسماعيل الزاهد ينبغي ان يشرع فيها ثم يقطعها في القضاء
فيتمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الامام السرخسي بان ما وجب
بالشرع ليس اقوى مما وجب بالندب ونقض محمدان السندور لا يؤدي
بعد الفجر قبل الطلوع وايضا شرع في العبادات بقصد الافساد فان قيل
ليؤديها مرة اخرى قلنا ابطال العمل منهي ودراء المفسدة مقدم على
جلب المصلحة فقط - وايضا يدل عليه عموم الاركان السابقة بعد ثبوت
الركعة بحكم الفطرة السليمة.

على ان الصلاة في الحقيقة ركعة واحدة ينتهي امر الصلاة
على ركعة واحدة وما يقال ان الثلاثيات مثلا صلاة المغرب والرترو
الرباعيات مثلا صلاة الظهر والعصر ايضا تنسب صلاة فظهر باعتبار ان
الامام هناك للفصل بالاجنبى - ولاكن كما في هلاية الصورة صلاة متعده
تعتبر صلاة واحدة.

عله - غير ان الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصلوة بصلواته اياها في
الشتوي اخف من ملابها في الصيف واشد كراهة ان يعلها لما لطف الصلوة كذا في
الفتح في الكراهة ان يكون خلف الصف من غير حائل (ص ٢٣٥ طاري على الرازي)

لوجه الذي ذكرنا. كذلك صلاة الامام والمقتدى التي لاجل دلالة
الوجوه اللاحقة هي صلاة واحدة ولجل تعدد المصلين تعدد متعددة وعلى
هذا لاثبات نذكرها كـ

منها افضلية الامام على الترتيب المعلوم تشهد لنا بان صلاة
المقتدى تابعة لصلاة الامام في الفضيلة والنقصان كما ان حركة جالس
السفينة وبطرمها واستقامتها واستدراكها وغير ذلك تابعة لحركة السفينة
لذلك يستحب للامام ان يكون اعلم واقرب واوسع وغير ذلك من الامور
المحمودة المطلوبة المذكورة في كتب الفقه وشروح الاحاديث فانه لو كانت
صلواتها متغايرة وكل واحدة منهما مستقلة ومستغنية عن كل واحدة
منها لمجرد كون الامام متقدماً على الآخرين كان يقتضى ان يكون
الامام كذا وكذا والافكثر من المنفردين ايضاً صاروا محاطين بهذا الحكم -
الحاصل ان مثل السفينة وما اكيها ان لم يكن من الامام افاضه
ومن المقتدين استفاضه فهذه الافضلية المحتاج اليها للامام لا تجدى
لك قليلاً ولا تطلب في شئ ولا في شئ تطلب ؟ -

والثاني ان الحديث في الامام ضامن الخ ايضاً يستير الى
ان فساد صلاة الامام يستلزم فساد صلاة المقتدين ولو فسدت صلاة
احد من المقتدين فسدت صلاته فقط لا صلاة الامام ولا صلاة اى
مقتدى غيرك وشرح هذا الاجمال ان الضمان تدل على وجوب الحق
والظاهر ان اصل المدين يكون بريئاً عند ادعاء الحق فاعباء الدين

على رتبة المديون أن لم يدفع إلى الضامن عوض المال السودي
فالمطالبة على ذمة المديون ولا المطالبة في ذمة الضامن كذلك هناك
أن لم يقدر الإمام على أداء حق الضمان فلا تنصير براءة المتقدمين
أيضاً وإما المتقدمون أن لم يردوا الواجب عليهم فلا كلام في براءة
ذمة الإمام -

والحاصل فساد صلاة المتقدمي لأجل فساد صلاة الإمام
أيضاً يشعر إلى هذا الجانب بأن مثل حركة السفينة صلاة الإمام تنسب
إلى صلاة المتقدمي فكما وقوف السفينة يستلزم وقوف رايها وعند
سكون الجالس فيها يلزم سكونه فقط لا يتعدى سكونه إلى الآخرين
كذلك صلاة الإمام والتقدمي في الفساد -

والثالث كما أن السفينة تضطرب وتتلف من مرجبات
الاضطراب مثلاً من أمواج الرياح العاتية وهبوب الصراصر القالعة
ثم لأجل اضطرابات السفينة يضطرب رايها ويتسائلون حسب ما يلها
فيها ضرورة لكن إذا هبت الرياح الشديدة وأمالت رايها مثلاً من جملة
الراكبين فيضطرب ذلك الراكب المخصوص فقط لا يضطرب
غيره ولا تتحرك السفينة لأجله بل هو نفسه يتحرك ومن المعلوم أن
سبب ذلك هو اتحاد الحركة بين السفينة والراكبين ويفهم من هذا أن
السفينة تفيض الحركة ورايها يستفيض منها فحسب -

كذلك سهر الإمام يستلزم وجوب السجدة على جميع خلفه

من المقتدين يقال في الدتر ومقتدى بسهرامامه ان سجد امامه لجوب
 للتابعة لابسهره اصلاً والمسبوق يسجد مع امامه مطلقاً سواء كان
 السهر قبل الاقتداء او بعده وقال في الشامي تحت قوله لجوب للتابعة
 علة لجوبه على المقتدى بسهرامامه ولان النقصان دخل في صلاته
 ايضاً لارتباطها بصلوة الامام (شامي ص ٢٩٨) ولا تترجم سجدة السهر
 على احد الا على الامام ولا على المأموم (اجل سهراى مقتدى منهم -

وهذا يدل على اتحاد صلوة الامام والمقتدين على الوجه المعلوم
 ويفرس الوالاعلام والنهي والذين رزقوا الفقه والفهم الثاق ان
 الافادة من الامام والاستفادة من المقتدين اعنى في الصلوة -

الرابع :- وقد جاء في الصحيح لمسلم في باب تحريم سبق الامام
 بركوع او سجود او نحوهما عن انس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
 ذات يوم فلما قضى الصلوة اقبل علينا برجعه فقال ايها الناس اني
 امامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف
 فاني اراكم امامي ومن خلفي ثم قال والذي نفس محمد بيده لو رأيتم
 ما رأيتم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً قالوا وما رأيتم يا رسول الله قال
 رأيت الجنة والنار - (مسلم ص ١٨١)

وفي اخرى لمسلم رحمه الله عن ابي هريرة قال قال النبي

صلى الله عليه وسلم اما يا من الذي يرفع راسه في صلاته قبل الامام
 ان يحول الله صورته في صورة حمار - (مسلم ص ١٨١)

وان هذا الحديث منع المتقدم عن التقدم في الركوع والسجود
 عن السبق فيها على الامام وهذا يدل على ان صلاة الامام منسوبة الى
 صلاة المتقدمين وتشهد له الفطرة السليمة وعلى هذا الوجه معية المتقدم
 ومقارنة صلواته بصلاة الامام امر مسلم لا يحصى عنه ولا يدفكنا احتياج المرأة
 الى تقابلها الشمس للاستنارة وكذا يحتاج الرجل للتحرك بحركة السفينة
 الى ان يكون داخلها لا خارجها والافق صورة الاستقلال والاستغناء هذه ^{نوع} الما
 كانت لغوا وما كان لها وجه يلتفت اليه.

الخامس :- ان ستر الامام تكفي لجميع من كان خلفه من المصلين
 وقد جاء في الصحيح لسلم عن عائشة ^{رض} انها قالت سئل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ستر المصلي فقال مثل مؤخرة الرحل وفيه ايضا عن ابي
 عباس ^{رض} قال اقبلت راكبا على اتان وانا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى فمررت بين يدي الصف فنزلت
 فارسلت الاثان تربع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي احد.

اقول :- وهذا القدر راجع لجميع عليه بين الائمة وهذا الحديث ايضا
 يدل على ان المصلي بالذات هو الامام فقط اما المتقدم فيستفيد صلواته
 من الامام وهو مصل بالعرض في الحقيقة وبان لك بهذا ان صلاة الامام و
 المتقدم بحكم الرجوع المذكورة واحدة . الامام اصل فيها ومتصف بالذات
 بها والتقدم خلفه تابع له ومتصف بها بالعرض.

كيف لا وقد نعلم يتيقن ان تشكلات القمر تشير الى ان نور القمر

مستفاد من نور الشمس كذلك فيما نحن فيه نعلم يقيين ونشك به ان صلوة الامام
والمقتدى متحدة وصلوة المقتدى مستفادة من صلوة الامام بالضرورة
فضروريات اعتبار الصلوة وان شئت تقول ضروريات اعتبار الانصاف
بالذات مثلاً القراءة تكون في ذمة الامام وضروريات الاتباع وان
شئت قلت ضروريات الانصاف بالعرض مثلاً نية الاقتداء في ذمة الموتين
وضروريات اعتبار الحضر مثلاً الركوع والسجود وغيرهما مشتركة بينهما اي
الامام والمقتدى.

وشرح هذه المعضلة ان الصلوة من حيث هي هي عرض الالتئام
المعلوم وطلب الهداية واستماع الاحكام المقررة وكلاهما مرعيان في قراءة
الفاتحة وقراءة السورة وبرحى ذلك ان لفظ الصلوة بدلالة صيغة اللغة
يشير الى ان المقصود بها الدعاء اللساني.

وايضاً كما ان القراءة الباصرة والسماعة خلقت للبصر والسمع
ولذلك البصر والسمع في حق تلك القوي المذكورة طبعيان كذلك
بدلالة "وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون" خلقت النفوس الانسانية
للعباداة ولاجل ذلك العباداة في حقها رغبة طبيعية وهوى فطرية ومن المعلوم
ان الطاعة والعبادة ليست الا ان يفعل العابد وفق رضى الرحمن
الطاع المعبر ^{ولكن} معرفة رضا تعالى يتوقف على اخباره واعلامه عز وجل
فلا بد ان يستدعى العابد ويطلب منه تعالى الهداية لكي يشبع حاجة شوق
العبادة فعلم ان افضل العبادات اي الصلوة في الحقيقة شرعت وقبرت

قال في البراقى الاول وجوب قراءة الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم الا
 صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو لنفي الكمال لانه خبر آحاد لا ينسخ
 قوله تعالى فاقروا ما تيسر فوجب العمل به والثاني ضم سورة قصيرة او ثلث
 آيات قصار لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله سورة
 في فريضة او غيرها (السراقي على الطحاوى ١٣٥)

محصل القول ان الركوع ليس من قسم الدعاء من حيث حقيقة ولكن
 من حيث فخامة وقداسة السور عنه عز وجل لا بد من الركوع والسجود
 لتحقيق معنى السور على ابلغ الرحلة فهذا ان ملحقان بالسور ايضا وان
 امكن ^{النظر} وجدت ان الركوع والسجود يدلان على وضعين مخصوصين لا بد
 منهما للعبد الطبع المستلزم عند السور وتقدير الحاجة واستماع
 بشارة الانجاء والاعطاء ومن الضرورى ان يسيل السائل الى السور منه
 لان السورال في الحقيقة يتفرع على هذا السيلان الطبعي وهذا القدر من البديهي و
 يلزم الانقياد والامتثال بعد استماع بشري الفوز الروحية على الخصوص
 في الوقت الذي وافق فيه المطلب النفسى رضى الرحمن المعبرد المتقاده
 فالركوع يدل على الاول فان السيلان اليه وبعد الركوع تلفظ كلمة "سمع الله
 لمن حمده" ايضا شعر اليه اما الركوع ففقه في عالم الشهادة تعبير السيلان و
 تادية سمع الله لمن حمده لا تناسب الابد لك فالركوع سورال حالى انتظار
 ترجه المحبوب الذي يعبر عنه بالاستماع من جملة مقتضياته ومتطلباته
 والسجدة تدل على التامنى لان كون النقاد تحت امر النقاد له

يدل على نفس هذا وتدل عليه وترفع ذلك الله عز وجل وتغزوة وبعد
ذلك نحن نعرف بان الميلان في حد ذاته امر واحد بسيط ولا امتثال حرس
متعدد فيكون الامتثال وفق الحكم والامر ذلك جاء التوحد في الركوع وطلب التعدد
في السجود وان شئت قلت ان اصل الانقياد هو الشوق او الخوف وقد علمنا
يتبع النظر ان باعث الشوق هو اسم النافع وموجب الخوف هو اسم الضار فقسمنا
مبداً ثانياً ثلثاً على اثني عشر نوعاً الامتثال (والله اعلم بالصواب).
وعلى كل حال قد جمع السراى الحالى مع السراى السقالي ايضاً
لما لا يجاوره وهم التفاف فلما كان السراى الحالى من حيث التحقيق مقدماً
على السراى السقالي ولكن كان متأخراً عنه في الظهور بل كان محتاجاً اليه
والافعال التي كانت تطلع مظهر الاحوال المشار اليها جعلت مفرجة عن وضع السراى
السقالي غير ان في هذه الصلوة كوني جميع اركان الصلوة مفرجة لا استدعاء
والاستماع صار اوضح واظهر وايضاً التقصير افضلية طول القنوت ليست من
الاشياء التي لا اساس لها بل له اصل ثابت في الشرع ووجه معقول فيه
وايضاً ظهور ان الايمان من حيث انه نية لا امر عام وعزم شامل لانقياد
مطلق افضل واشرف من جميع الاعمال والاحمال انه لا بد من نية
خاصة لتصحيح جميع الاعمال كذا في الصلوة افضل من جميع الاعمال
لما فيها من استدعاء هداية مطلقة اظهار امتثال مطلق وكيف لا فان الركعة
والفرض بقطع النظر عن انها امتثالان خاصان يسانى العبادات بالذات
في الحقيقة انهما بصيرتان منها لاجل التفاف امتثال الامر والايكاز انه
تعالى اعبد من جميع مخلوقاته لا في الركعة البقرة الاساسى مراعاة

المال وانفاؤه على الفقراء المستحقين في الصوم المطلوب الاصل هو التز
ومن المعلوم انه تعالى اولى في هذين الامرين من جميع من في
السرات والارض.

اما الحج فاركانه وان تدل على الانقياد والامتثال مثل اركان
الصلوة من حيث طبيعتها الاصلية بواسطة المحبة ولكن اذ نافعاه في
الحقيقة مظهر شيرن المحبة فاین ذ لك الصوم واطلاق العبودية الذي
تدل عليه الصلوة بنفسها سلنا ان المحبة بخذ افيرها من اسباب الطاعة
الا ان بعض ائمتنا مثل الضيق وغيره لا في كثير من الاحيان عذروهم عدم
الانقياد في بادئ النظر وما عدا ذلك فهناك بون بعيد بين اصل
الانقياد وبين واسطة الانقياد لا ريب ان واسطة الانقياد توجد في الحج
وفي الصلوة اصل الانقياد وعلى هذا القياس خذ الجهاد وغيره من الطاعات ^{تفكر}
ولكن لما كان الامام اصلا في اعتبار الصلوة الذي هو مقصود
اساسي من وضع الصلوة فان الاختصاص والاشتغال باسم الصلوة ايضا يدل
عليه وكان المصداق تابع له فيها ومستقيلا منه فبحكم الاتصاف بالصلوة
بالذات من ذوات اعتبار الصلوة يعنى الفاتحة التي هي عريضة وملتزم
من عبادة الله المخلصين واستدعاء من المطيعين الاوفياء والسورة التي هي
موسوم حكومتهم من احكام الحاكمين تكرر على ذمة الامام ولذا قال تعالى
”واذقروا القرآن فانهم حوله وانصتوا“

نعم ان لم يكن هناك هذه الاصلية وتلك التبعية كشكل المنع
يصلان ولو كانا متجاورين متلاصقين ليس احدا منهما مكفلا للآخر في القراء

فلا يقال هنا أيضاً ان احدهما (امى الامام) ضامن للآخر والا فكان الامر على
العكس على الاقل مرة من الدهر.

ولكن ماذا الفعل ان قراءة الامام لا بد منها عند جميع الانسة ففى
هذه الحالة تدبر الاستماع والانصات ماذا يكون حاله سرى ما قلنا ان يكون
المقتدين مستمعين بقراءة الامام ومنصتين لها وقد اتضح ان اصل السبب
لهذه القراءة واستماع المقتدى وانصاته ليس هو الاصلية الامام وتبعية المقتدى
فالصلوة السرية ايضاً صارت متعادلة للصلوة الجهرية ومكافئة لها ولذا
قال عليه الصلوة والسلام "من كان له امام فقرأه الامام له قراءة" او كما
قال اما الادعية والتشهد فانها ليست من الموضوعات للصلوة بل من
مقتضيات الكرم فقط واذن لهم ان يسئلوا الله عز وجل وفق مرضاته تعالى ومن
الضرورى ان يختلفوا فى حاجاتهم المخصوصة لاختلاف حاجاتهم فيما بينهم فاذن
لكل واحد من الصليين ان يدعو بالادعية المذكورة فى القرآن والسنة لا
بما يشبه كلام الناس.

على هذا القياس بالنسبة الى حاجة البيت يمكن ان يكون فى الخيال
اختلاف على ان صلوة الجنازة دعاء لالة اعى بل على البيت يعنى من اقسام الشفاعة
وانواعها ومن الواضح ان التكرار والتعدد اعلم واكثر اثرأ فى معنى الشفاعة واكثر
نقوداً فيها لئلا فى دعاء صلوة الجنازة يشترك جميع الصليين المحاضرين
والعنى ما بيننا.

اما حديث عبادة الذى يدل على وجوب صلاة النافلة على المقتدى

فالاول في ثبوت كلامه وثانياً الوصل بنا بثبوته فهو حسن لا يصحح ان انتهجنا نهج
 بعض المحدثين ومحتجناه فايضاً لا يعارض الآية المذكورة القرآنية ^{حججاً} فاعلنا
 الى التاويل او التخصيص في مفهوم الآية الذي حاصله النسخ وذلك لا يليق
 بل جعل الحديث منسوخاً بالآية اخرى واجد رانعم النسخ بالوجه احلى والطيب من
 النسخ بدون الوجه فلذلك نقول ان التدرج مرجع في احكام مختلفة الماهيات
 يعني اول ما فرضت من الاحكام الصلوة ثم الزكاة ثم الجهاد ثم الصوم ثم الحج
 فلكذلك كل واحد واحد من الاحكام ايضا روى فيه التدرج على الخصيصة الصلوة
 والدليل على ما قلنا حديث معاذ الذي اخرجه الامام ابوداؤد في سننه في باب
 تحويل احوال الصلوة وهو هذا عن معاذ بن جبل قال "أُحِلَّت الصلوة ثلثة
 احوال واجل الصوم ثلثة احوال" الحديث ابوداؤد الكانفري (٥٥٥٦)
 ومن المعلوم ان في بدء الاسلام السلام والكلام ايضا كان جائزا
 ثم منع منه بعد نزول الآية "قوموا لله قانتين" والاحاديث التي تدل على السلام
 والكلام في الصلوة كثيرة جدا اخرجها اصحاب الصحاح والسنن منها ما اخرجه
 مسلم في صحيحه عن يزيد بن ارقم قال كنا نتكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه
 وهو الى جنبه في الصلوة حتى نزلت "قوموا لله قانتين" فأمرنا بالسكوت ونهينا
 عن الكلام وايضا اخرج عن عبد الله قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو في الصلوة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم
 يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فترد علينا فقال ان في
 الصلوة شغلا (مسلم ٢٢٢٢) باب تحريم الكلام في الصلوة (الح)

فبعد الخوض في ماهية الصلوة والامعان فيها علمنا ان الله تعالى
اولاً علم اركان الصلوة يعني مادتها بواسطة نبيه صلى الله عليه وسلم فلما جاء
وقت هيئتها الجمهرية منعت الامور الاجنبية واخرجت من بين اركانها كما
يشاهد مثلاً في بناء المنزل فانه اولاً تهيأ مواد البناء وتجهيزاته اى الاجر
واللبن والجص والاشخاب وغيرها ولا يلاحظ عند توفير الاسباب وتجهيزها
الترتيب المعلوم الذى يراعى ^{عند بناء} المنزل كما يشتركون الجذوع وقضبان الخشب
قبل اشتراء اللبن والاحجار التى تجعل فى الاساس والجدران واحياناً الاحجار
واللبن التى تستعمل فى السقف وتأتى نوبة استعمالها بعد كل شئ يبنونها
قبل كل شئ واخرج فى ذلك فانهم لا يحتزرون حينئذ عن الفصل الاجنبى
واسباب البناء ايضاً توضع فى الامكنة المتفرقة ولكن عند البناء يلاحظ الترتيب
المعلوم التقدير ولا يحتل الفصل بالاحنيات بل يجعل كل شئ فى ترتيب
معلوم وتنسيق مقرر على محله ولكن الصلوة كما انها من حيث الطول
هيئة واحدة مجهرية كذا لك من حيث العرض يعنى باعتبار اتحاد صلوة
الامام مع صلوة المقتدى هيئة واحدة مجهرية فقبل اهتمام الهيئة
الجمهرية صدر عن جنابه صلى الله عليه وسلم "لا صلوة لمن لم يصر
بالحمد والسورة تجده هذه الرواية فى سنن الترمذى وغيرها من كتب الاحاديث
وانرج ابوداود عن ابى هريرة قال امرنى رسول الله ان انادى انا لله الصلوة
الابقرة فأتته الكتاب فنادوا فى رواية عن عبادة قال لا صلوة لمن لم يصر
بفاتحة الكتاب فصاعداً اذ لك اخرجه مسلم فى صحيحه وعبد البراق فى مصنفه

وقد روت احاديث كثيرة في شأنها ما رواه ابو سعيد قال لا صلوة الا بفاضة الكتاب
وسورة معها رواه ابن عدي في الكامل وفي التلخيص في فريضة وغيرها رواه
الترمذي وابن ماجه من حديث ابي سعيد قال قال رسول الله ﷺ مفتاح الصلاة
الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولا صلوة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في
فريضة او غيرها الخ (بذل مس)

فلما جاء وقت تنظيم الهيئة المشار اليها سقط وجوب قراءة السورة
اولاً من ذمة المتقدم وجعل الامام نائباً عن الله عز وجل وفوض وظيفته قراءة
السورة الى ضيائه لان الغرض الاساسي من ضم السورة اجواب سوال اهذنا
الصراط المستقيم فالسورة المنضبة بمنزلة موسوم حكومي من احكم الحاكمين
ومن البديهي انه وحده لا شريك له فالكف بالنائب الواحد في هذا الباب
نعم الفاتحة في الحقيقة عريضة عباد الله المخلصين الخفاء ولا
لهم ولا يقدر على عدهم عاد فكون الواحد نائباً عن الكثيرين تخيل مشكلاً في
بادي النظر فنع عن قراءة السورة ما عدا الفاتحة ثم ترقى نيابة الامام من
مراتبها تدريجاً فجعل نائباً من المتقدمين ايضاً وكيف لا

فلما اصبح نائباً عن الله الواحد القهار فاي تعذير يعني في نيابة
العباد السائلين المتذللين نعم لو كان في مطالبهم اختلاف وتشتت لتعد
تقديم ملتزمات جميعهم في وقت واحد ونيابة جميعهم في مطالبهم المضمرة
في وقت واحد ايضاً كانت عويصة ولكن الحال ان المعروف في واحد ومطالبهم
متعددة متوافقة فاین التعذر ولعله هذا هو الوجه الذي عيّن للامام مقام

بين النبوة وبين المتقدم بين ليدل كونه بين بين هذا على كونه بين بين ذا
 الذي يدل على نيابته للمسلمين وعلى ذلك ان الامام يشارك المتقدمين
 في الركوع والسجود وغيرها من اركان الصلوة مصحح لنيابة العباد ايضا فحينئذ
 تأتي نورية حديث من كان له امام وفيه الآية اذ اقرء القرآن فاستمعوا له
 الآية والله اعلم.

ونزول الامام بعد العروج الذي يدل عليه نيابته لله الواحد
 الصمد من مقتضيات نيابته للعباد وهذا ابعينه كمثل الرسول انه ياتي او لا
 فائبا من الله وخليفة له وانه ان يبين شيئا للناس حسب استدعائهم يوردي
 حق نيابته عن الله تعالى

وان شئت قلت ان السورة المنضمة حكم ملكي من الله الواحد
 القهار والفاخرة ملتبس بلبوس من كل واحد وعلى ذلك لوجه اشتماله على
 مضامين الحمد والتناء صار اشبه بسبحانك اللهم وانت تعلم ان الشخص الواحد
 يسع له ان يقدم جميع معروضات الرعية الى الحاكم من جمعهم فبهنا ايضا رجل
 واحد يقوم بالمعروضات المعروفة عنهم ولكن كان ينبغي ان يراعى الاشتمال
 المذكور ونسبة اهل الاغراض ايضا لا بد منه والظاهر ان قراءة الفاتحة
 بالنظر الى تغيل الاشتمال المذكور وتحيل تعدد اهل الاغراض ينبغي ان تكون
 الفاتحة على كل محل وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 الا بفاتحة الكتاب ولم يأت اى تصريح في باب المتقدمى فالنبي ارشد المتقدمين
 لقراءة الفاتحة لاجل اقتضاء احتياطه صلى الله عليه وسلم حتى ياتي حكمه مصرح
 في قراءة المتقدمى كذا لك لبيان وجه الاستئناس بطريق الاحتياط قال في حديث

العبادة، فإنه لأصلوة النسخ لو كما قال وهذا ان الترجيحان قد بينت لكم
 فاخترنا روى واحد منها شئتم ولكن الترجيح الاخير في احكام الدين انسب
 واحسن وانفع والله اعلم بالصواب لان في هذه الصورة لا يكون اى تعارض
 في الاحكام الاصلية الاساسية وان لاح شئ منه ففي الاحكام الاحتياطية فقط
 فلا يتجه النسخ من الله عز وجل نعم النسخ جائز لكنه خلاف الاصل فيلزم الاحتراز
 منه مهما امكن فهذا الاسلوب الذى يبتايقع الاحكام كلها مواقعها ويرى
 النسخ امس بالقلب ووقع فيه والافنى مضادة الآية المذكورة اى ان يكون
 العمل بهذا الحديث ونفس كلمة، لأصلوة لا ابغاثحة الكتاب، ايضا لا يليق
 للإشغال بهامنه.

ولا يقال ان الاحاديث الصحيحة تعارض القرآن بل الغرض
 انه لو كان هذا الحديث معارضا للكتاب لكان واجب الترتك ولكن ماذا تفعل
 ان هذا الحديث ليس بمعارض للقرآن حقيقة. اقول ان حاصل منطوق
 الحديث المنقول ان الصلاة واحدة لا بد من فاتحة واحدة فاعتبار الطول
 من الركعة الواحدة هي صلاة واحدة ولا بد من فاتحة في ركعة ومن المعلوم
 ان صلاة الامام والمقتدى صلاة واحدة من حيث العرض فهنا ايضا يكتفى
 بفاتحة واحدة.

وحديث عبادة وان كان معارضا للقرآن باعتبار المنطوق لكن
 لاجل اختلاف الزمان لا تعارض فيه و تشهد عليه الفطرة السليمة لان
 وحدانية الزمان ايضا لازمة لتحقيق التعارض وهي من جملة وحدانيات

الناقض الثانيه ولا تعارض في حديث "لا صلوة الا بفتح الكتاب" باعتبار
المنطوق ايضا ولولا رجح لاهل الظاهر.

نعم بقى تعارض "فاقرأ" واما تيسر "يخطر بالبال الى الآن فلرفع
هذا انقول - ان القراءة باعتبار الصلوة مطلوبة وبحكم بعض القدماء
المعروضة ان المصلي بالذات وحده يحتاج الى ضروريات الصلوة - والامام
والمنفرد هما متصفان بالصلوة بالذات في الحقيقة فهما مخاطبان "لذا قرأوا
ما تيسر" وليس احد غيرهما بذلك وكيف يكون ؟ نحن نرى بدلالة السياق
والسباق ان المصلين هم المخاطبون لفاقرأوا واللاق لفظ المصلي على الموصوف
بالذات بالصلوة حقيقة . واللاقه على الموصوف بالعرض مجازي لانه ليس
بالذات في الحقيقة . فحينئذ لا يدخل التقدي تحت معناه قوله تعالى
"فاقرأوا" وانحتاج الى اخراجه من حكم القراءة بل تخفف مدرك الركوع عن
اثقال حكم القراءة بالاجماع شرح ابن قتيب لما قلنا - اى ان التقدي ليس بمصل
في الحقيقة فلذلك صار الامام والمنفرد مخاطبين لقوله تعالى "فاقرأوا" والامام
التقدي لذلك سقط عنه القيام ولم يصردنا عليه لانه كان مطلوبا الاجل
القراءة فلما سقطت عنه القراءة ولم يبق هو بحكم القراءة فمخاطبا فطالبة القيام
منه صار لغوا ولا حاجة بنا بعد هذا التاويل الى ان لاكثر حكم الكل وانما تكفى
بإد افرضين من الفروض الثلث ايضا وازيدك انه لو كان هذا العذر
قيما للاستماع اليه لكان قيام وركوع وسجدة واحدة تكفى لتمام الصلوة
وعلى هذا القياس تنقضي الصلوة بقيام وسجدة تكفى فقط فعند ذلك وفهم الله

لا يبقى التعارض بين آيتين ولا إيراد ظنية الحديث يعد قاذماً الوجه التخصيص
في فرضية القراءة على الامام والسنن.

ويمكن ان يجاب عن الاعتراض الذي ذكرنا ان الآية فاقراً و
في مسألة القراءة خاصة اما العبرم والمحصوس فان كان فهو باعتبار المخاطبين
لا في باب القراءة فان تبدلت القطعية بالظنية ففي تعيين المغايبين بالقراءة لا في
باب القراءه ولكن تبقى القراءة فرضاً احتياطاً على الدين لم يثبت خروجهم
من حكم القراءة بدليل معتبر كما بدلالة حديث الصيد حرم الصيد الذي
اشتركت في اصطياده الكلب وحديث الصيد هذا عن عدي بن حاتم قال قلت
يا رسول الله انا نرسل كلاباً لنا معلمة قال كل ما مسكن عليك قلت يا رسول الله
وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب من غيرها الحديث - (ترمذي)
وان استوجبت الحرمة الاحتياطاً فالفرضية ايضاً تملك هذا الاستحقاق.

تصاري القول انه ليس التعارض بين الآية "فاقرأوا" و "دين اذا
قرأ القرآن" ولا بين الحديث "لا صلوة الا بفتح الكتاب وغيرها من
الاحاديث الدالة على وجوب قراءة الفاتحة وبين الآية التي ذكرنا نعم يبقى
تعارض بين حديث عبادة وبين الآية واذا قرأه باعتبار الشطوق لكن اذا
لاحظنا الاشارات التي اشرنا اليها من قبل يعني تقدم الحديث وتأخر الآية الصق
بالقلب واوقع في النفس بالنسبة الى تقدم الآية وتأخر الحديث.

ثم في صحة الحديث كلامهم وراينا الذين يقولون بوجوب قراءة الفاتحة
على التقدي لا يبالون جهداً ولا يغفلون عن تفكر اعمال الآية.

من الصحابة ابو هريرة ومن ائمة الفقه الامام الشافعي يشددان

على إيجاب قراءة الفاتحة على المقتدى لكن أباهريرة يقول بأن يتبع المقتدى
 لقراءة الفاتحة سكتات الإمام ورأينا الشرافع أن الإمام يسكت طويلاً بعد قراءة
 الفاتحة ويقرأ المقتدى فيه الفاتحة وذلك أن تقول أن تتبع سكتات الإمام ^{لنكته}
 الطويلة بين الفاتحة والسُرة تجوزان اضطراباً وان لا تفعل من المعلوم
 أنه لا ينقل في الأحاديث هذا أن القويضان الاضطراباً وان من الأشياء المرفوعة
 شيئاً قط ولا شك أن هذين القويزين قد جاء من جهة الآية والأقوى شئ
 كان هنالك بأن تكون هذه الآية يعمل بها عند القائلين بوجوب الفاتحة
 على المقتدى والحال أن تجوزهم تتبع سكتات الإمام والنسكتة الطويلة لا
 يروى في شئ من الأحاديث فحينئذ نرى الرجوع إلى الحديث من على الخ
 رغبة أولى وأحرى لأن القيام بالعمل بهذه الحديث أحداً بالنسبة إلى
 تحاويهم سكتات وكيف لا نقول أولاً أن الأحاديث المرفوعة الصحيحة الشا
 في هذا الباب كثيرة وأكثر ما موجود في السوطي للإمام محمد وإن تمتع
 هذه الرواية التي ذكرناها لك وقطعت النظر عن أن الدراية مقدمة على
 قوة الرواية ويستفهم لك الشاء الله فيما بعده.

فلا كلام في صحة رواية جابر بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صلاة الأبيات في الكتاب قول جابر هذا لا ينصرف إلا أنه سمعته من في رسول الله
 ورواه عنه من غير شك.

احتمال الاجتهاد منه من غير تلويلات ضعيفة لا ينطبق عليه
 ولا يلتصق به وهذا النوع من الأحاديث الصحيحة المرفوعة في حكم الأحاد

المرفوعة التعلية ولرسلسنا ان الامر كان اجتهاد ائمة فكان امرى والبربان
 يكف بسام الذهاب يعنى اذا كان الامام فى الصلاة متصفا بها بالذات فومنع
 انقال القراءة على التقدي كان لا يلائمنا وجدنا الآية واذا قرى القرآن
 مانعة من القراءة وجدنا الآية "فاقرأوا" متفعة بها غير مخالفة وراينا
 حديث عبادة لاجل التدريم الواقع فى ترتيب الصلاة المشار اليه من قبل من
 جلة الاحكام السابقة ثم بعد ملاحظة هذه الاشياء المذكورة لا يقال ان
 اجتهاد جابر غلط ليس بصحيح نعم لو كان هناك تعارض نفي ما ولم نجد له
 مخرجا له افعله لكان محل تامل البتة ان نظرننا الى السئلة المبجوت عنها
 متفحصا وتدبرنا فيها وجدنا حديث عبادة والآية "واذا قرى القرآن"
 بينهما تعارض لا يمكن دفعه الا ان يجوز الاجله تتبع السكتات او السكتة الطولية
 المشار اليها والظاهر ان هذين التمييزين غير دربين فى اسفار الاحاديث -
 الآن بقى شئ وهو ان كان كلام فى طريقين من طريق الرواية الترفيعة
 فنشل هذا الكلام ايضا يوجد فى حديث عبادة ان عدل احد من الائمة
 محمد بن اسحق وثقة فان تعديله وثوقه ليس بكلام فصل فمن به
 ونخضع له (محمد بن اسحق بن يسار ابر بكر ابو عبد الله السطبي المدنى تزيل
 العراق امام المغازى اختلف العلماء فى جرحه وتعديله حتى قال يحيى بن
 معين وغيره سمعنا شعبه يقول ابن اسحاق امير الروميين فى الحديث وقال
 السائى وغيره ليس بالقوى وقال الدارلقطنى لا يحتج به وقال سليمان
 التيمي كذاب وقال وهيب سمعت هشام بن عروة يقول كذاب وقال

١٣٨١
٢١ ٢٩٨١

عبد الرحمن بن مهدي كان يحيى بن سعيد الانصاري مالك يجرحان بن
اسحق وقال يحيى بن آدم حدثنا ابن ادريس قال كنت عند مالك فقبل له
ان ابن اسحق يقول امرضرا على علم مالك فان بيطار لا فقال مالك انظر
الى دجال من الدجالية وقال وهيب سألت مالكا عن ابن اسحق فانه
وراه بالتشيع والقدر مات سئل عنه او بعد هاذل ميب - ثم
جال الرواية او لا تنتزع من مشاهدة الافعال اذا وقع فيها اختلاف فذلك
في الحقيقة اختلاف انتزاع وتعارض ظن وتقدير ان كان ائمة الجرح والتقد
في مراتب الانتزاع سواء فعم في الاعتبار ايضا سواء بشرط تساوي المشاهد
فن قال بعدهم شيئا قال ناقلا عنهم ومن كان له كثير اعتقاد من امام من
ائمة الجرح والتعديل الذين سلفوا من قبل ائمة واختار قوله وتكلم فين تكلم
هو من المعلوم ان اعتقادهم لاحد منهم وتقديره له لا يجب على الآخرين
فيجعل قوله قولا فضلا .

والحق ان هذا التقدير متصور في الداراية فقط اعني اذا انكشف
للمجتهد بناء الاحكام وادراك كنهه كما قلنا اذا انظرت في الاوراق الماضية
المعروضة بشرط الانصاف فجميع الاحكام يصل الى ما ربه ويمكن استعما
في محالها فيكون قوله قولا حاسما ثم ان كان لمحدث عبادة طرفة اخرى
فحدث من ملى ايضا مروي عن طرق مختلفة باللفظ او بالمعنى - انظر في التوضيح
للهم محمد مجد فيه لبعض الطرق يكون على شرط الشيعين (انشاء الله)
ولا ريب ان هكذا تعصب محض وظلم ظاهر بان ليس للامام ابي حنيفة

والامام محمد في الروايات اعتبار ولا يوثق بهما فيها فان لم يعتمد على الفقهاء
في الروايات عنهم ولا يعتمد فيهم فيها فغيرهم اولى ان لا يعتبر بهم فيها.
اسفا على اسف! ليس في هذه الحزبات شئ من مواد كتب ^{الاعتقاد}
طراوان كان في بلدة "سهار نفور" وبلدة لا ديريند بعض الكتب الحديثة
فالذهاب اليهما الى متعسر لاجل الضعف في الفول الذي اورثني الامراض
المترصلة المنهكة وايضا اوقفني التبعات البدينة القديمة وتسهيلاتها
المنعشة من الصاوة عن مطالعة الكتب وتصيح الاوراق والنظر فيها واقر لكم
حقا ان مزاوله الكتب لي ليست باق من المروت والاكتب في هذا الباب اشياء
نظر اليها الفحول.

لكن الان اكتفى بافكارى يراها احبائي تحقيقات حكيمة بارعة لاجل
حسن الظن بي المحبة لي وغيرهم لعلمهم يرون هذه المراد الموضوعة في
هذا الكتاب تخيلات شعرية لذلك لا اجد حذاقة طبعيتي تانس الى ان
اكتب فيها شيئا ولكن الدنيا تقرم بأمال وآراب فتفكرت ورايت ان هذا الشرف
لعله كان يوفق ذوقكم كتبت نبذا منه وسأكتب لكم سائره فليسمع الان .

لا يقال ان الامام اذا كان متصفا بالصلوة بالذات وكانت صلاة
الامام والمقتدين واحدة فكان اخرى ان لا تكون الطهارة وسر العورة
واستقبال القبلة والركوع والسجود على ذمة المقتدى بل هذه الاعباء كانت تيق
للامام وايضا الثناء والتسيبحات والتشهد والصلوة والدعاء والتكبير والتسليم
كلها في اى درجة كانت مطلوبة من ذات الامام لامن المقتدين

لأن تعرض الوصف لا بد من أن يكون المعروف من أى الموصوف
 بالتعرض خارجاً عن إحاطة الموصوف بالذات لاستفادة الصلوة من الإمام
 لا بد للمقتدى من أن يكون فى إحاطة صلوة الإمام فإنه لا يستفيد من صلوة
 الإمام شيئاً إذا كان فى مكان ما خارجاً عن إحاطة صلوته كما فى السفينة فإن الرجل
 لا يستفيد من حركتها حال كونه فى البحر فى مكان ما خارجاً بل لا بد له من أن يكون
 داخلها يستفيد من حركتها وكذلك لا يكفى كون الشئ فى البعد المجرد كيف ما
 اتفق لاستفادة نور أشعة الشمس الذهبية من الضرو^{يل}رى أن يكون فى إحاطة^{طتها}
 ولا بد منها لها ولاكن يظهر من جميع اقوال الامام وافعاله انه بقدر الحال
 غائب من هذا الجانب وحاضر في حظيرة القدس التى لانهاية لها وخطاب
 سبحانه اللهم وسوال اهدنا الصراط المستقيم والقيام واضعاً يديه ثم الركوع
 أى الانحناء ثم السجود أى وضع الجبهة على الارض تدل على ذلك الحضور و
 لذ لك شرفت الصلوة على النبى والتسليم عن يمينه وعن يساره عند الانصراف
 من الصلوة لان التسليم اذا شرع ومن عند انقطاع الغيبة فى الجملة كيف لا
 يسن بعد انقطاع الغيبة الكبرى أى غيبة اكبر من هذه - غاب عن عالم^ن الامكان
 ووصل الى عالم الرجب -

وقصارى القول ان الامام وقت الصلوة يحضر فى حظيرة الهد^س
 ففى هذه الصورة كون المقتدين فى اى حال وفى اى مكان كيف يفيدهم
 بل كونهم حاضرين فى حظيرة القدس ايضاً منقطعين عن الامام ومنقطع^{لين} عنه
 لا يجدى لهم قبلاً -

انت تعلم ان البحار كلها متناهية فاذا لم يستمتع الراكب بحركة السفينة
اذا كان خارجها مع كونه في البحر في مكان ما. فان حظيرة القدس الالهية (الحد
لها ولا نهاية — فاي جدوى يحصل عليها المقنون اذا كان خارج احاطة
صلوة الامام الحاضر في حضرة الرب المعبرود عز وجل لا بد له من ان يكون را
منه في احاطة صلوته لذلك كانت نية الاقتداء عليهم واجبة (قال
في الشامي والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تاخير ولا
شامي ^{٣١} اي من حيث مقتضى الاتصاف بالمرض نية الاقتداء وجبت
على ذمة المتقليدين. ففي هذه الصلوة لا مفر للمقتدى الا ان يكون حاضرا
في حضرة الرب الصمد عز وجل مع امانته -

لكن يلزم للحضور في المجلس الملكي في هذا العالم ودار الحكام
ان يكون الذي يروم الحضور فيه عندهم على اعل حال منه يعنى الذى يريد
الحضور عندهم عليه ان يقتل اغنى الأوليس احسن ثيابه ثم يقصد هم
مستقبلا اليهم ويحييهم تحية المجلس ويقوم بأدبه عندهم فكيف لا يجب
على من يحضر عند الملك الاعظم الذى كل شئ هالك الاوجهه وهو الواحد
الصمد العزلا ان يقتل احسن اقتال ويحمل بأحسن ثيابه ويكون على
افضل طهارة منه ثم يحضر مستقبلا وجهه اليه ويقوم بجميع اداب الحضور
كما ينبغي -

الحاصل ان الامور التى تجب على المقتدى لا تجب حسب
مقتضيات وصف الصلوة والا كان لازما ان لا يقرأ في الصلوة سوى العائنه

من اولها الى اخرها وفق مقتضى حكم الصلاة الابفاحية الكتاب بل الوجوب
على التقدي او الاستحباب عليه من مقتضيات وصف الحضور وان قد
اسلفت ان هذين الاعتبارين مختلفان وان صدق على مصداق واحد -
وان قلت ان اصل الصلاة القراءة المعهودة والمركوع ^{للمعجزة}
وغيرها ملحقه بالصلاة فلم يبق الاتحاد في المصداق . ؟

تقول وبالجمله ان هذين الاعتبارين متغايران والآثار
والمقتضيات لكل واحد منهما على حدة وكل واحد منهما بمنزلة من الآخر
اذ هما في الحضور سواء فيشتركان في آثاره ايضا اما الامام ففي الصلاة
متفرد فاما القراءة التي هي من مقتضياتها انما تختص به ونية الاقتداء
التي هي من متطلبات استفادة الصلاة والاتصاف بها بالعروض انما
تختص بالتقدي دون غيره ومن المعلوم انه يلزم على المصروف بالصلاة قبل ذلك
الاستغناء من المعروفات فلا يتحمل عليه ^{الذمة} الا ما ^{فيه} فينبغي ان يدفع استبعاد كون الشاء
والتسديدات والتحيات على ذمة التقدي والحال انه ليس بلائزم قطعاً في خلافه
والقراءة التي تطلب بمقتضى الآية " فاقرا وامتسروا منه " على المصروف قراءة الفاتحة
التي يدل على ضرورتها النص القاطع " لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " لم يتر واجبة
على ذمة التقدي والله اعلم

وان اردت ان تلقى كلمات على العموم في ضرع

ما قلت فاستمع الى ما اقول :-

كلمة للناس

ان اداب المجلس الملكي والتحيات تجب على جميع من يحضر فيه

ان يقوم بها ولكن عند عرض الملتبس واستماع الجواب من الملك يتقدمهم
 احد منهم ولا شك انه اى المتقدم يكون افضلهم واحسنهم ورايا وتكميلا كذا
 ان قام جميع المصلين سواء كان اماما او مقدا يابسط يمينك اللهم والتسبيحات
 والتهنات والتكبيرات وقام الامام وحده بروحيفة القراءة انتفى في الحقيقة
 مرض الطلب على الله مزوجلا واستماع الجواب من جناب الرب عز وجل وهو
 لو كانت على دفته واجبة ولم يكن على غير ذلك شيئا منه فاي حرج ترى فيه .
 نفى هذا الموقف ايضا يلوح ان افضلية الامام محدودة ومطلوبة
 عند الشرع . والله اعلم بالصواب .

فبعد سر هذه المعرفات التي رأيتوها نقول لكم الآن ان
 ترك القراءة الصق بالقلب واحسن من قراءة الفاتحة (سيما اذا اخطنا قوله
 مزوجلا " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله
 واليوم الآخر . ذلك خير احسن تاويلا . (نساء آيت ٥٩)

اما الشرح فمن هذه المغضلة الجملة هو انما مع قصور افهامنا نجد
 ترك القراءة خلف الامام اكثر انطباقا على القواعد الشرعية المقررة المسلمة
 من القراءة خلفه .

فان قلت ان الرواية التي تدل على القراءة خلف الامام
 اقوى من الروايات التي تدل على تركها خلفه فحكم الله
 ورسوله في حقنا .

الاشكال

نقول ان هذه الدعوى غير مسلمة عندنا ولا يجب ان اهل العدل

والصفة لا يسلون ابدا ولو فرضنا ان الرواية التي تدل على وجوب القسامة
خلف الامام اقرى من غيرها فان الروايات التي تدل على تركها خلفها ايضا
قوية فتمارى ما تستطيع ان تقول ان العمل على روايات القسامة عمل
بالاحوط فقط. ليس هو من قسم ردة والى الله والرسول الآية.

والظاهر ان العمل بالاحتياط يجب الى حد عدم انكشاف حقيقة
الحال ولا يحل للعمل بالاحتياط اذ انكشفت حقيقة الامر ولم يبق فيها اى حياء
فمن هنا ملنا ان قوة الدراية اعلى وارفع من القوة التي تجل في الاسناد من المتعد^{ين}
الذين هم ليسوا بفقهاء وكيف فان الروايات بالمعنى في زبوا الاحاديث الكثر و
اغلب ولا شك ان الحاجة في تبينها ونقد ما الى الفهم امس.

ملخص القول ان نسخ القراءة على المقدى من حيث الدراية
اوجه ثم لاجل تعارض الآية واذ اقرء القرآن الآية ان القوة من حيث الاسناد
ايضا في حق تارك القراءة خلف الامام على ذلك ان لعز على ابي حنيفة
وقد حواريه وقرأ فيه والصقوا بترك القراءة خلف الامام تهمة شنيعة في
عدم جواز الصلوة فما نفعل بهم لاجاز امام لسان القلم ولا جد اولا لاجل
اما نحن فمع الترجيعات السابقة استماع التشيعات المعروفة
المطروحة اليها من تصور منا هذا هم الله فلا ننس بكلمة ولا نزيهم بها
اللعن والطعن وان استطعنا ان نهدى السهم المصيب الى اكبادهم ولكن
مع ذلك لا نجاد لهم بل نحن نعتقد باننا في اى وزن اما الامام الاعظم

عنه قوله فان الروايات بالمعنى الخ - اذا اراد رواية ما سعه على معناه دون

(ابن الملاحة)

٣٨
الوحيفة ٢٠ ايضاً مع جلالة شأنه وتقديسه في العلم والاجتهاد لا يكاد ينزله
عن امكان الخطاء والنسيان ولا يجب لعل الحق في جانب الامام الشافعي رحمه
لم تفهم وجه قوله بعد ذلك لانرضى بالتعصب في هذا الامر اسأولاف
ولكن اذ انسبح كلمات تستوجب اهانة الامام الاعظم ابي حنيفة ٢١ يتحرق قلبه
وتلتاع فيثور الغضب فيأتي في القلب ان تنزل منزلتهم ونحو وهم حذو النعل
بالنعل ولكن الآية "واذا خالهم الجاهلون قالوا سلاماً واذا هم اباء للظالمين
كراماً" والاحاديث الواردة في منع الزرع تمنعها .

والله اعلم بالصواب وهو الهادي واليه المستعان

والآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين